تجري في 6 مايو المقبل وتقسم إلى 15 دائرة انتخابية

لبنان يستعد لإجراء انتخابات برلمانية هي الأولى منذ نحو عقد

بيروت - "وكالات": قبل نحو ثلاثة أسابيع من انتخابات برلمانية هي الأولى منذ نحو عقد من الزمن، يغرق لبنان في حمى السباق وتضيق الشوارع بصور المرشحين، على وقع تحالفات غير مألوفة بين القوى السياسية التي تخوض الاستحقاق وفق قانون انتخاب جديد.

وبعدما مدد المجلس الحالي ولايته لثلاث مرات منذ انتخابه في العام 2009 بسبب الانقسامات السياسة الداخلية وعلى وقع الأزمة السورية، ينظر الى هذه الانتخابات بوصفها محطة مهمة من شأنها أن ترسم معالم السنوات الأربع المقبلة سياسياً لناحية شكل التوازنات بين مختلف الفرقاء وكذلك على الصعيد الاقتصادي.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت عماد سلامة "انها تجربة انتخابية جديدة للبنان".

وتجري الانتخابات المقررة في السادس من مايو وفق قانون انتخاب جديد يقسم لبنان الى 15 دائرة انتخابية ويقوم على أساس لوائح مغلقة ويعتمد النظام النسبي للمرة الأولى بعد اعتماد الصيغة الأكثرية على مدى عقود.

ويرى سلامة أن "الرهانات على هذه الانتخابات عالية جداً نظراً الى توازن القوى الدقيق بين مختلف المجموعات الطائفية في البلاد".

تتوزع مقاعد البرلمان في لبنان، الذي ينتمي سكانه الى 18 طائفة، مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. ويتولى مسيحي ماروني رئاسة الجمهورية ومسلم سني رئاسة الحكومة فيما يرأس مسلم شيعي البرلمان.

ويأتي اجراء الانتخابات بعد تسوية سياسية أعقبت فراغاً في سدة الرئاسة وشللاً في عمل المؤسسات لمدة عامين ونصف، أدت في تشرين الأول/أكتوبر 2016 الى انتخاب ميشال عون رئيساً جديداً للبلاد وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري.

توافقت القوى السياسية على قانون الانتخاب بعد سجالات ومشاورات دامت سنوات، خشية من أن يحرمها القانون الجديد من مقاعدها في البرلمان.

وتقدم القانون الحالي بوصفه يتضمن الكثير من الاصلاحات لا سيما اعتماد النظام النسبي الذي يتيح لمرشحين مستقلين وأحزاب صغيرة التمثل في البرلمان اذا نالت عدداً محدداً من الأصوات. كما يسمح بالاقتراع اللبنانيين في الخارج شرط ان يكونوا قد سجلوا أسماءهم مسبقاً والبالغ عددهم 82 الفاً.

ملصقات انتخابية في احد شوارع بيروت

وتقول الشابة انفريد الحاج (25 عاما)، التي ستقترع للمرة الأولى الشهر المقبل وتعمل مستشارة اعلامية، "هذا البلد يحتاج الى تغيير. انتظر منذ سنوات من الوضع القائم. البقاء مكتوفي الأيدي ليس حلاً".

ويشهد لبنان وضعاً اقتصادياً متردياً وتعاني بناه التحتية من ترهل وتحتاج الى اعادة تأهيل. كما يستضيف نحو مليون لاجئ سوري يرتبون أعباء اقتصادية واجتماعية على البلد ذي الامكانات الهشة.

ويتنافس 917 مرشحاً موزعين على 77 لائحة للفوز بـ128 مقعداً نيابياً. وكلفت الماكينات الانتخابية التابعة للوائح عملها في الأسابيع الأخيرة.

وتضيق الشوارع في المناطق كافة بصور المرشحين ولوحات اعلانية ضخمة وخصصت وسائل الاعلام برمجة خاصة للانتخابات وتتنافس في ما بينها على استضافة المرشحين مقابل مبالغ مالية ضخمة.

وبعدما كان بإمكان الناخبين وفق القانون الأكثري السابق اختيار مرشحين من لوائح عدة أو منفردين، بات الأمر يقتصر اليوم على لوائح مغلقة محددة مسبقاً.

ويمنح القانون الجديد الناخبين ما يُعرف بـ"الصوت التفضيلي"، يحددون عبره المرشح الذي يعطونه الأولوية من اللائحة التي اختاروها.

ورغم أن القانون الجديد اعتمد النسبية، إلا أنه لن يغير من شكل الحكم في لبنان القائم على توزيع الحصص السياسية بين الطوائف كونه يحدد عدد مرشحي تلك الطوائف في كل دائرة.

أجبر القانون الجديد الأحزاب التقليدية على التحالف مع قوى أخرى لم تعتد خوض الاستحقاق معها بهدف كسب النسبة الأكبر من الأصوات لضمان فوزها أولاً بالعدد الأكبر من المقاعد ومنع لوائح منافسة من تخطي الحاصل الانتخابي الذي يمكنها الحصول على مقاعد في البرلمان وفقاً لنسبة الأصوات.

وتظهر اللوائح الراهنة زوال التحالفات التقليدية التي طبعت الساحة السياسية منذ العام 2005، لجهة انقسام القوى بين فريقي 8 آذار الذي يعد حزب الله المدعوم من ايران أبرز أركانه، و14 آذار بقيادة رئيس تيار المستقبل، رئيس الحكومة الحالية سعد الحريري القريب من السعودية.

ويبدو حزب الله القوة الوحيدة التي لم تتحالف مع أي من خصومها على امتداد لبنان، فيما تحالفت بقية القوى الرئيسية في ما بينها وفق مصالحها في بعض الدوائر وتخاصمت في أخرى.

ويرى سلامة أن الأحزاب أصبحت راهنا "أكثر واقعية" في تحالفاتها اذ باتت "تحتسب عدد الأصوات التي يمكن ان يأتي بها كل مرشح أو مرشحة وبناء عليه ترسم اللوائح".

ويرجح محللون أن يحظى حزب الله مع حلفائه بالعدد الأكبر من المقاعد، ما قد يمكنه من التحكم بصيغة الحكومة المقبلة.

ويقول سلامة "من وجهة نظر غربية، هناك قلق من أن يحصد حزب الله المقاعد الانتخابية ويحول ميزان القوى لصالحه، ليجعل من الحكومة التي ستشكل بعد الانتخابات +حكومة حزب لله+".

وفي خضم تلك التحالفات، يأمل مرشحون مستقلون من المجتمع المدني أن يمكنهم النظام النسبي من الوصول الى البرلمان.

وتقول المرشحة على احدى لوائح المجتمع المدني في بيروت الكاتبة جومانا حداد لفرانس برس "رغم النفرات في قانون الانتخاب الجديد، إلا أنه يتيح لفئة ضئيلة من المستقلين الوصول الى البرلمان ونحن نعمل على ايصال هذه الفئة".

تحذيرات من عودة كابوس «داعش»

القضاء العراقي اصدر اكثر من 300 حكم بالإعدام بتهمة الإرهاب

الجهادية الفرنسية جميلة بوعلوطمو لحضور الجلسة الأخيرة من محاكمتها في بغداد

بغداد - "وكالات": ذكر مصدر قضائي أمس ان المحاكم العراقية اصدرت في الاشهر الاخيرة احكاما بالإعدام على اكثر من 300 شخص بينهم حوالى مئة اجنبي، وعلى آخرين بالسجن المؤبد بسبب انتمائهم الى تنظيم الدولة الاسلامية.

وجرت محاكمة هؤلاء المدانين في محكمتين مختصتين بقضايا الارهاب، واحدة في قضاء تلكيف القريب من مدينة الموصل "عاصمة" دولة "الخلافة" التي اعلنها تنظيم الدولة الاسلامية بشمال غرب العراق، والثانية في بغداد في محكمة جنائية مركزية تولت محاكمة أجانب ونساء على وجه الخصوص.

ومنذ يناير، صدرت احكام في بغداد على 97 امرأة بالإعدام و 185 بالسجن مدى الحياة، و15 بالسجن ثلاث سنوات وامرأة بالسجن عام واحد، في قضايا الانتماء لتنظيم الدولة الاسلامية، وفقا لمصدر قضائي.

ومعظم المدانات من تركيا ودول آسيوية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، كما حكم على ألمانية بالاعدام وحكم على فرنسية بالسجن المؤبد الثلاثاء.

وأعلن المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى القاضي عبد الستار البيرقدار أمس "صدور احكاما بحق 815 شخصا، قضت 212 منها بالاعدام و150 بالسجن المؤبد، من قبل محكمة الجنائية في محافظة نينوى منذ تحرير الموصل" في يوليو.

واوضح ان "الغالبية العظمى من هذه الأحكام طالت عناصر في تنظيم داعش الإرهابي ثبت قيامهم بعمليات إجرامية بعد محاكمات علنية جرت وفق القانون وتوفرت فيها حقوق المتهمين".

كما اصدرت المحكمة احكاما مختلفة اخرى بينها 341 حكما بالحبس المؤقت و الافراج بحق 112 لاخرين لم تثبت ادانتهم، وفقا للبيرقدار.

من جهة اخرى، أعلنت وزارة العدل العراقية تنفيذ احكام باعدام 13 محكوما بينهم 11 مدانا بجرائم ارهاب تشمل تفجير سيارات مفخخة واستهداف قوات الامن او عمليات اختطاف، حسبما نقل بيان رسمي الاثنين.

وتوجه انتقادات للعراق من قبل دبلوماسيين ومنظمات حقوقية تستنكر احكام الإعدام التي تصدر بشكل متكرر من قبل المحاكم المختصة.

والعراق واحد من اربع دول، اضافة الى إيران والسعودية وباكستان، نفذت 84 بالمئة من عقوبات الاعدام في العالم خلال العام 2017.

ويسمح قانون مكافحة الارهاب بتوجيه الاتهام لاشخاص غير متورطين باعمال عنف لكن يشتبه في تقديمهم مساعدة للجهاديين وينص على عقوبة الاعدام بتهمة الانتماء الى الجماعات الجهادية حتى لغير المشاركين في اعمال قتالية.

رؤية عجلات واليات تنظيم داعش في اطراف ديالى يدق ناقوس الخطر، باحتمال عودة نشاطهم في العراق، بعد 8 أشهر من إعلان الحكومة العراقية الانتهاء من العمليات العسكرية الخاصة بمحاربة المتطرفين.

ويزداد قلق الحرب كلما خطت الأيام نحو موعد الانتخابات النيابية المقررة في 12 مايو المقبل.

وكشف رئيس المجلس المحلي لناحية العظيم الواقعة في شمال ديالى، محمد ضيفان العبيدي، أمس، لوسائل إعلامية محلية، عن ازدياد نشاط وحركة فلول "داعش" في محيط محافظتي ديالى وصلاح الدين، وتحديداً في منطقتي المطيبيجة والمنيلة.

وقال العبيدي إن "التقارير التي تم استحصالها تشير إلى أن أعداد داعش وصلت إلى قرابة 250 عنصراً وأن حركتهم وتنقلاتهم أصبحت واضحة بالرؤية عن بعد".

كما طالب الحكومة العراقية بـ"التدخل تفادياً لهجمات محتملة، خاصة ونحن مقبلون على موعد لإجراء الانتخابات".

وفي السياق نفسه، أكد مصدر أمني خاص في محافظة ديالى أن جبال وتضاريس أطراف ديالى أصبحت حاضنة للتنظيم، حيث وصل عد المتطرفين إلى أكثر من 200 إلى 300 عنصر.

وقال المصدر إن الأمر قد تطور في تلك المناطق، واستطاع "داعش" بناء معسكرات حول جبال حمرين القريبة من محافظة ديالى.

من جهته، أشار المحلل السياسي، طارق السعدي، في حديثه لـ"العربية.نت" إلى إمكانية تجدد نشاط التنظيم بسبب وجود تساهل للوضع الأمني من قبل الحكومة في المناطق المحررة، لافتاً إلى أن عمليات مسك الأرض بعد التحرير لم تجر بالشكل المطلوب لمنع تواجد ما تبقى من خلايا "داعش".

ضحية خامسة.. انتحار طفل مصري وهاتفه يشير للحوت الأزرق

الجيش المصري يعلن مقتل قيادي جهادي في سيناء

القاهرة - "وكالات": - أعلن الجيش المصري في بيان أمس عن مقتل أحد قياديي الجهاديين في سيناء حيث يتمركز الفرع المصري لتنظيم الدولة الإسلامية.

وقال الجيش في بيان على الصفحة الرسمية لمتحدثه تامر الرفاعي على فيسبوك ان "قوات الجيش الثالث الميداني قامت بمداهمة عدد من المناطق الجبلية الوعرة وسط سيناء".

واضاف ان "عملية المداهمة اسفرت عن القضاء على ناصر أبو زقول أمير التنظيم الإرهابي بوسط سيناء وذلك بعد تبادل كثيف لإطلاق النيران".

وينفذ الجيش المصري عملية عسكرية واسعة في سيناء لمكافحة الارهاب بدأها في فبراير الماضي وأسفرت حتى الان عن مقتل أكثر من مئة من الجهاديين و22 جنديا على الأقل.

ومنذ أطاح الجيش بالرئيس الإسلامي محمد مرسي في 2013 بعد احتجاجات شعبية ضده، تخوض قوات الامن المصرية وخصوصا في شمال ووسط سيناء مواجهات عنيفة ضد مجموعات جهادية متطرفة، بينها الفرع المصري لتنظيم الدولة الاسلامية (ولاية سيناء) المسؤول عن شن عدد كبير من الاعتداءات الدامية في البلاد.

وكان التنظيم الجهادي تبنى الأحد هجوما استهدف الجيش المصري في وسط سيناء واسفر عن مقتل ثمانية من جنوده.

وكان الجيش المصري اعلن السبت أن متطرفين يرتدون أحزمة ناسفة حاولوا اقتحام معسكر للجيش في وسط سيناء في هجوم اسفر عن مقتل ثمانية جنود وجميع المهاجمين البالغ عددهم 14 اسلاميا.

من جهة أخرى انتحر طفل يبلغ من العمر 12 عاما شنقا داخل غرفة نومه في مدينة المحلة بدلتا مصر، فيما عثر على تطبيق لعبة الحوت الأزرق بهاتفه الجوال.

وتلقت الأجهزة الأمنية بمحافظة الغربية بلاغا بالعثور على طفل مصري يدعى السيد أحمد السيد 12 عاما داخل غرفة نومه بمنزل جده بعزبة الكرما بالمحلة مشنوقا، فيما عثر أقارب الطفل على لعبة الحوت الأزرق على هاتفه الجوال.

وتبين من التحريات الأمنية أن الطفل يمر بأزمة نفسية حادة بسبب انفصال والديه، وزواج كل منهما وانتقاله للإقامة بمنزل جده، كما تبين انه وخلال الأيام الأخيرة عزل نفسه في غرفته، واعتقدت العائلة ان سبب ذلك حزنه لانفصال والديه وزواج كل منهما بآخر.

من جانبها قررت النيابة العامة التصريح بدفن الجثة، كما أمرت أجهزة الأمن بإجراء تحريات مكثفة لكشف ملابسات الواقعة.

وكانت مصر قد شهدت خلال الأيام الماضية 4 حالات انتحار بسبب الحوت الأزرق.

قوات مصرية تدير نقطة تفتيش خارج مطار شرم الشيخ

وكانت الحالة الأولى لخالد الفخراني نجل البرلماني السابق حمدي الفخراني، تلتها محاولة انتحار فتاة في الإسكندرية، عثر على ساقها رسم الحوت الأزرق، فيما كانت الحالة الثالثة لشاب من محافظة الشرقية انتحر غرقا بسبب تنفيذه لتعليمات اللعبة، وكانت الحالة الرابعة لشاب من محافظة السويس حاول حرق شقيقاته ووالده تنفيذا لتعليمات اللعبة القاتلة.

ولمواجهة الظاهرة يدرس مجلس النواب إدراج الحوت الأزرق ضمن الجرائم الإلكترونية، وذلك خلال مشروع قانون يناقش حاليا.

وكشف السيد حجازي، عضو البرلمان، في تصريحات سابقة لـ"العربية.نت" أن المجلس يدرس إدراج لعبة الحوت الأزرق ضمن الجرائم الإلكترونية حرصا على الأمن القومي المصري، وحماية أرواح الأطفال والمراهقين، الذين يمارسون اللعبة بدافع الفضول ويدفعون حياتهم ثمنا لذلك.

وأضاف أن مشروع القانون يتضمن 45 مادة و4 أبواب، وسيتم إضافة جميع الألعاب الإلكترونية القاتلة، ضمن الجرائم المقررة في القانون، مشيرا إلى أنه سيتم إدراج عقوبات الحبس والغرامة للمخالفين، ومن يمارس اللعبة أو من يقوم بإدخالها ضمن التطبيقات الإلكترونية في مصر.

ليبيا: حكومة الوفاق تؤكد ضرورة إجراء الاستفتاء الدستوري

طرابلس - «وكالات»: شدد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، فائز السراج، على ضرورة تنظيم الانتخابات بعد الاستفتاء على مشروع الدستور وإقرار مجلس النواب قانون الانتخابات، لتتم على أرضية صلبة تنقل البلاد إلى مرحلة الاستقرار السياسي.

جاء ذلك خلال لقاء السراج، أمس الأول، في مقر المجلس الرئاسي في العاصمة طرابلس، السفير الإيطالي لدى ليبيا جوزيبي بيروني، بحسب موقع «بوابة الوسط» أمس.

وقال السراج: «إن المفوضية العليا للانتخابات قطعت خطوات مهمة للتجهيز للانتخابات وفي انتظار الاستفتاء على مشروع الدستور وإقرار مجلس النواب لقانون الانتخابات لتجرى على أرضية دستورية صلبة تنقل البلاد إلى مرحلة الاستقرار السياسي وتنتهي بذلك حالة الانقسام، التي أثرت سلبا على مؤسسات الدولة».

لقاء سراج مع السفير الإيطالي

وأوضح المكتب الإعلامي أن لقاء السراج مع السفير الإيطالي، جرى خلاله «بحث مستجدات الوضع السياسي في ليبيا والعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين»، مشيراً إلى أن السراج أكد «العلاقات المميزة التي تربط البلدين الصديقين، وأبدى تطلعه لتطوير التعاون بما يخدم مصالح البلدين».

وأضاف المكتب الإعلامي أن السفير الإيطالي جوزيبي بيروني «جدد دعم بلاده حكومة الوفاق الوطني وتأييدها المسار الديمقراطي الذي يفضي إلى الاستفتاء على الدستور والانتخابات هذا العام مشيدا بجهود السراج لتحقيق هذا الاستحقاق، كما تحدث عن برامج التعاون المشترك في ملفي الهجرة غير الشرعية وإنعاش الاقتصاد».

وفي سياق متصل، أكد الملفوض بمهام وزير الخارجية بحكومة الوفاق، محمد سيالة، «استعداد رئيس وأعضاء حكومة الوفاق الوطني للتعاون مع الجميع واللقاء بالجميع بكل إيجابية»، لافتا إلى أنهم «متفتحون وشفافون سواء في طرح المشاكل والعراقيل، أو في تقديم تنازلات وتسهيل العملية السياسية وتشجيع الأطراف على الانخراط في الحوار»، ورأى سيالة في كلمته بالاجتماع الوزاري للجنة الاتحاد الأفريقي «أن الأحداث المتوالية على مدى السنوات الماضية في ليبيا أثبتت بأنه لا حل عسكري للأزمة الليبية وأن الحل لن يكون إلا من خلال حوار سياسي شامل وتوافقي يضم جميع الأطراف بدون إقصاء لأي طرف».